تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة

دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نماذج ARDL

The effect of oil price fluctuations on the general budget indicators - a standard study of the case of Algeria using ARDL models

قواوسي عبد المومن *

جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر

Abdelmoumene.kouaouci@univ-msila.dz

بلعباس رابح

جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر

rabah.belabbas@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/05 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/18 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو تحليل الآثار الديناميكية لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد، ومن أجل تحقيق ذلك، طبقت الدراسة نماذج الارتباط الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعة ARDL لتتبع تأثير تقلبات سعر النفط على كل من الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية العامة.

ومن أهم النتائج التي تبرزها الدراسة هي تأثر السياسة المالية في الجزائر بشكل مباشر في المديين القريب والبعيد بالتقلبات الظرفية لأسعار النفط، في الأجل القريب تؤثر أسعار النفط تأثيرا طرديا في كل من الإيرادات العامة ورصيد الميزانية العامة ولا تؤثر في النفقات العامة، بينما في الأجل البعيد تتأثر النفقات العامة تأثيرا طرديا بأسعار النفط في حين يتأثر رصيد الميزانية العامة تأثيرا سلبيا بأسعار النفط، أما الإيرادات العامة فلا تتأثر بأسعار النفط في المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة، نموذج ADRL.

تصنيف JEL: H61, H60.

Abstract:

The objective of this standard study is to analyze the dynamic effects of oil price fluctuations on the general budget indicators in Algeria in the short and long term, and in order to achieve this, the study applied ARDL autocorrelation models to track the impact of oil price fluctuations on both revenues, public expenditures and the budget balance. the public.

One of the most important results that the study highlights is that the financial policy in Algeria is directly affected in the short and long term by the circumstantial fluctuations of oil prices. Public expenditures have a direct impact on oil prices, while the balance of the public budget is negatively affected by oil prices, and public revenues are not affected by oil prices in the long run.

Keyword: Oil Price, Public Revenue, Public Expenditure, Public Budget, ADRL Model.

Jel Classification Codes: H60, H61.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية، فإن التقلب في الأسعار قد مارس تأثيرا كبيرا على الموازنة والرقابة على المالية العامة للدول وذلك نتيجة أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، الأمر الذي يقود إلى مستويات من الإنفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة لمجموعة الدول المصدرة للنفط.

1.1 الإشكالية

تعتبر أسعار النفط من أبرز وأهم الموضوعات في اقتصاد المالية الدولية، وتعتبر محرك أساسي للموازين الاقتصادية والسياسية، وسنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد علاقته بالموازنة العامة للدولة في الجزائر، حيث تلعب الموازنة العامة دورا أساسيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي لأنها تجمع بين كل من النفقات والإيرادات العامة للدولة، وبذلك فهي تعبر عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها، مما سبق تبرز أهمية الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تدور حوله المشكلة البحثية للدراسة وهو:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد؟

2.1 فرضيات البحث

- ❖ تؤثر تقلبات أسعار النفط تأثيرا طرديا على الميزانية العامة في الأجلين القريب والبعيد.
- ❖ تؤثر تقلبات أسعار النفط تأثيرا طرديا في كل من الإيرادات والنفقات العامة في الأجلين القريب والبعيد.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الإستراتيجية التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري منخلال الاعتماد على العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تشكل صادراته ما يقارب 95% من إجمالي الصادرات الوطنية. إذن هي المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها، التي يتم استخدامها لتحديث وبناء الهياكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية.

4.1 أهداف البحث:

- ❖ تحديد أسباب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1995-2020.
- ❖ التعرف على واقع الموازنة العامة في الجزائر.
- ❖ إبراز أثر التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

5.1 منهج الدراسة:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الطالب بوصف وتحليل ظاهرة التقلبات في أسعار النفط والعوامل المسببة له، واستخدمنا المنهج القياسي لقياس الأثر الاقتصادي لهذه الصدمات على المتغيرات التابعة ولمعرفة نوع العلاقة بين أسعار النفط ومكونات الموازنة العامة.

6.1 الدراسات السابقة

- ❖ دراسة دحماني محمد دريوش، عتوشي منال، شنيني موسى، بن بوزيان محمد، 2020 بعنوان الاستجابات غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: تحليل تجريبي من خلال نهج NARDL، رسائل اقتصاديات الطاقة،2020، المجلد السابع، العدد الثاني، تبحث هذه الدراسة التجريبية في الآثار غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. تستخدم النماذج الديناميكية للتأخر في التوزيع الذاتي غير الخطي (NARDL) لتحليل هذه العلاقة طوال الفترة 1970-2018. تظهر نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة غير خطية بين المتغيرات على المدى الطويل، كما تظهر النتائج التجريبية لتقدير نموذج NARDL أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمات النفط الإيجابية أكبر من الصدمات السلبية، وكذلك أظهرت النتائج أيضا أن الإيرادات الحكومية لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي من الإنفاق الرأسمالي.
- ❖ دراسة مازن حسن باش، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة 1995-2013، وذلك باستخدام طريقتي (VAR) ، و(OLS)، المجلة العلمية الأوروبية، إصدار جويلية 2015، المجلد الحادي عشر، العدد التاسع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا إحصائيا عكسيا لأسعار النفط الخام على الموازنة العامة الأردنية. بمعنى أن الزيادة في أسعار النفط سيؤدي على حدوث عجز في الموازنة العامة الأردنية.
- ❖ دراسة أمينة بن خزناجي، محمد تويتو، خميسي قايدي، بعنوان التأثير الاقتصادي لصدمات أسعار النفط الجزائري تحليل نموذج التوازن العام القابل للحساب، مجلة العلوم التجارية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2020، وتشير نتائج النموذج إلى أن صدمات أسعار الصادرات في قطاع النفط تسهم في انخفاض الناتج المحلي وبالتالي انخفاض القيمة المضافة وإجمالي العمالة، كما تتدهور شروط التجارة الداخلية للصادرات وبالتالي تنخفض الصادرات وكذا انخفاض عائدات الحكومة وتفاقم العجز في الموازنة العامة.
- ❖ دراسة سلمى شامون، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في السعودية شبه الجزيرة العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج جوهانسن للتكامل المشترك وتصحيح الأخطاء للفترة (1981-2014)، المجلة الدولية للبحوث في الدراسات التجارية والإدارة المجلد الثاني، العدد الخامس، ماي 2015، حيث استخدمت الدراسة نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين انخفاض أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة حيث انخفاض في أسعار النفط في نسبة (0.10) يؤدي إلى تغير في رصيد الموازنة العامة نسبة (0.27).

- دراسة عبيدالله محجوب عبيد الله، بعنوان آثار تقلب أسعار النفط على الاقتصاد السوداني، مجلة أبحاث العلوم الاجتماعية لشرق إفريقيا، المجلد الثلاثون، العدد الأول، 2014، تستخدم الدراسة وظائف الاستجابة النبضية والتباين تقنيات التحلل على أساس نهج VAR غير المقيد، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط لها تأثيرات كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف.
- دراسة سميح آكتو، محمد داش، هوار ستار، بعنوان تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي: تحقيق في الاقتصاد العراقي، دراسات بحثية مجلة أناتوليا، المجلد الثاني، العدد السادس، 2019، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص تأثير أسعار النفط وقيمة إنتاج النفط النمو الاقتصادي في العراق للفترة بين 1995-2017، كان وجدت أن هناك إيجابية ذات دلالة إحصائية العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي وقيمة إنتاج النفط القيمة والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي.
- دراسة سهام شباب، بعنوان تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2019، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط ورصيد الموازنة العامة.

2. مفاهيم ومحددات أسعار النفط.

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة، لابد أن نوضح مفهوم السعر النفطي.

1.2 مفهوم السعر النفطي

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق (بوعينة، 2010، صفحة 10).

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات (صايغ، 1983، صفحة 128).ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر ورسوم النقل (masseron, 1975, p. 43).

2.2 العوامل المحددة لأسعار النفط

تختلف العوامل المحددة لأسعار النفط أو المؤثرة عليها، وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية ومن أهم هذه العوامل:

3.2 العوامل الاقتصادية

- **الطلب والعرض للنفط:** يعرف الطلب في الاقتصاد على أنه الكميات التي يرغب ويقدر المستهلك على اقتنائها من سلع أو خدمات(الرغبة مصاحبة للقدرة) (msefer, 1996, p. 6) ،ويتأثر الطلب على النفط بمجموعة من العوامل و هي كالآتي:

- **المضاربة في الأسواق النفطية:** أصبحت عملية المضاربة عاملا رئيسيا في السوق النفطية في أسواق المعاملات الحرة، وهؤلاء المضاربين تحولوا إلى عناصر مؤثرة في هذه السوق، حيث تؤدي توقعاتهم المتفائلة حول مستقبل الأسعار إلى

إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي توقعاتهم المتشائمة إلى بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر. (الموحد، 2017، صفحة 191).

- **سعر الصرف:** بما أن التبادلات التجارية النفطية تجري بعملة الدولار، فالتغير في سعر الدولار الأمريكي سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤثر سلبا أو إيجابا على الدول المنتجة له (فرج، 2015، صفحة 46)، حيث يساهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق النفط، والذي يؤدي بدوره لزيادة أسعار النفط وزيادة ذبذبتها، وعلى المدى الطويل يساهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج بينما يؤدي زيادة النمو في الطلب على النفط، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط (الحجي، 2011، صفحة 20).
- **أسعار النفط:** يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، إلا أن استجابة الطلب للتغير في السعر قد تحدث آنيا في بعض السلع، بينما تأخذ وقتا أطول في سلع أخرى، ويعتمد ذلك على طبيعة السلعة (الزيتوني، 2011، صفحة 20)، وفي حال سلعة النفط، فإن مقدار التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضا بمقدار التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للنفط، فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم وتؤدي محدودية قدرة المستهلكين على البحث عن أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع أسعاره على المدى القصير، وعدم توفر بدائل متاحة له على المدى المنظور في قطاعات هامة وحيوية مثل قطاع المواصلات إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط. وانخفاض مرونة الطلب السعرية لأي سلعة، تعني أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أقل من التغير النسبي في السعر.
- **مقدار الطلب على النفط:** يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، حيث أن الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة.
- **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.
- **الكلفة الإنتاجية النفطية:** من أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي تكلفة الإنتاج ومدى تأهل اليد العاملة حيث يؤدي ارتفاع التكلفة الإنتاجية إلى ابتعاد الاستثمارات عن مشاريع إنتاج النفط، خاصة إذا كان هناك عوامل غير مشجعة للاستثمار كانخفاض الأسعار وارتفاع المخاطرة وتزايد حالات عدم اليقين، وكلما انخفضت التكاليف المصاحبة لعملية الاكتشاف والإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط.

❖ **العوامل السياسية:** الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة (الخياط، 2008، صفحة 8) .

❖ **العوامل الطبيعية**

- **التغيرات المناخية:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي حيث تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم (الموسوي، 2005، صفحة 02).
- **واقع واتجاهات الموازنة العامة في الجزائر:** شهدت الموازنة العامة خلال فترة الدراسة العديد من التغيرات وهذا تبعا للتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني، وسنقوم في هذا العنصر بتحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020) العامة ثم بعد ذلك وضعية رصيد الموازنة العامة للجزائر لنفس الفترة.

1.2 تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2020): سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة من في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(1): يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	النفقات العامة						الإيرادات العامة				
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات		الجباية النفطية		الجباية العادية		إجمالي الإيرادات العامة
	القيمة (مليار دينار)	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة م.د	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة (مليار دينار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	القيمة (مليار دينار)	نسبة الجباية النفطية لإجمالي الإيرادات	القيمة (مليار دينار)	نسبة الجباية العادية لإجمالي الإيرادات	
1995	437.97	59.59	296.90	40.14	734.87	36.65	336.1	54.94	275.6	45.05	611,7
1996	547.00	64.45	301.60	35.55	848.60	33.01	495.9	60.10	329.2	39.89	825,1
1997	664.71	70.24	281.50	29.76	946.21	34.04	592.5	63.94	334.1	36.05	926,6
1998	760.32	74.34	262.37	25.66	1022.69	36.13	425.9	54.98	348.7	45.01	774.6
1999	817.69	74.43	280.88	25.57	1098.57	33.82	588.3	61.89	358.4	37.70	950.5
2000	830.08	70.57	346.01	29.43	1176.09	28.69	1213.3	76.87	364.9	23.12	1578.1
2001	948.76	65.32	503.60	34.68	1452.36	34.28	1001.4	66.51	488.5	32.44	1505.5
2002	1053.36	65.73	548.97	34.27	1602.34	35.96	1007.9	62.86	595.1	37.11	1603.2
2003	1141.68	63.03	669.42	36.97	1811.10	35.34	1350.0	68.37	624.3	31.61	1974.4
2004	1200.00	62.50	720.00	37.50	1920.00	31.41	1570.7	70.44	652.5	29.26	2229.7
2005	1255.27	54.50	1047.71	45.50	2302.98	30.44	2352.7	76.32	724.2	23.49	3082.6
2006	1439.5	40.48	2115.87	59.52	3555.42	41.75	2799.0	76.89	840.5	23.09	3639.8
2007	1652.69	41.87	2294.05	58.13	3946.74	42.13	2799.8	75.83	890.9	24.15	3687.8
2008	2363.18	48.04	2519.00	51.96	4882.19	44.02	4088,6	78.77	1101.8	21.22	5190.5
2009	2661.25	48.61	2813.31	51.39	5474.57	54.55	2412.7	65.63	1263.3	34.36	3676.0
2010	3445.99	53.27	3022.86	46.73	6468.86	53.68	2905.0	66.12	1487.8	33.86	4392.9
2011	4291.18	51.87	3981.38	48.13	8272.56	56.94	3979.7	68.73	1810.4	31.26	5790.1
2012	4925.11	63.58	2820.41	36.42	7745.52	48.06	4184.3	66.00	2155.0	33.99	6339.3
2013	4335.61	63.01	2544.20	36.99	6879.82	41.52	3678.1	61.73	2279.4	38.26	5957.5
2014	4714.45	61.57	2941.71	38.43	7656.16	44.49	3388.4	59.04	2349.9	40.95	5738.4
2015	4972.27	56.80	3781.44	43.20	8753.72	52.75	2373.5	46.51	2729.6	53.48	5103.1
2016	4585.56	62.84	2711.93	37.16	7 297,5	41.9	1781.1	35.32	3261.1	64.67	5042.2
2017	4677,18	64,22	2605,45	35,78	7 389,3	39.1	2200.1	36.18	3880.1	63.81	6080,2
2018	4584.4	53.14	4043.32	46.86	8627.8	42.58	2359	40.69	3438	59.30	5797
2019	4954.4	57.89	3602.7	42.11	8557.1	42.19	2714	41.70	3793	58.28	6507.9
2020	5011	61.37	3153	38.62	8164	40.25	2816	41.74	3929	58.24	6746

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

2.2. تحليل تطور نفقات التسيير

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصة نفقات التسيير ارتفعت إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1995-1999) حيث إذ من 59.59% سنة 1995 إلى 74.43% سنة 1999، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى:

- ❖ تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص وذلك بعد الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي.
- ❖ قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات العمومية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

شهدت النفقات العامة خلال الفترة (2000-2020) تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، فبعدما كانت السياسة الإنفاقية انكماشية، أصبحت سياسة توسعية بسبب ارتفاع إيرادات الموازنة العامة، حيث ارتفع حجم نفقات التسيير من 817.69 مليار دج سنة 1999 إلى 1255.27 مليار دج سنة 2005 ليصل سنة 2010 إلى 3445.99 مليار دج. وقد واصل حجم نفقات التسيير ،اتجاهه التصاعدي إلى أن وصل سنة 2015 إلى 4972.27 مليار دج، ثم تنخفض في سنة 2017 لتصل إلى 4677.18 مليار دج، وهي زيادة كبيرة جدا ولقد مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها:

- ❖ تسديد الدين العمومي وارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بحيث زاد هذا الارتفاع خاصة بعد سنة 2008 فلقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 48.04% سنة 2008 إلى أن وصلت 51.87% سنة 2011 و 64.22% سنة 2017 وهو ارتفاع كبير يدل على توسع الإنفاق على هذا المجال نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة.
- ❖ قيام الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجر سنة 2000 والذي كان يقدر بـ 6000 دج حتى سنة 2012 أين وصل إلى 18000دج، ليصل إلى20 ألف دينار سنة 2020.إضافة إلى ذلك الزيادات في أجور القطاع الحكومي والمنح والعلاوات حسبت على أساس 2008 بحيث تم تسديد هذه الزيادات لأثر رجعي وهو ما أدى إلى ارتفاع هذه النفقات.
- ❖ ضخ 30 مليار دولار في الموازنة التكميلية لسنة 2020، وذلك لامتصاص خسائر كورونا على الاقتصاد والبلاد.

3.2 تحليل تطور نفقات التجهيز

عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 1995-2000 تذبذبا، حيث سجلت 296.90 مليار دينار سنة 1995 لترتفع سنتي 1999 و2000 مسجلة ما قيمته 280.88، 346.01 مليار دينار على التوالي وهذا بسبب تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الحساسة، وقيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة، وفي سنة 2001 دخلت الجزائر في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فخصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دينار، فكانت الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج لدعم الاقتصاد عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية فكانت سياستها إعادة الحركية للقطاع الفلاحي بواسطة الدعم الفلاحي وإعادة بعث الروح للقطاع الصناعي من خلال إرساء قاعدة صناعية فكانت البداية بتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

وأثناء فترة تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من قبل الحكومة الجزائرية في الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 نلاحظ أن نفقات التجهيز قد ارتفعت في سنة 2005 لتبلغ 1047.71 مليار لتواصل ارتفاعها وصولا إلى 2813.31 مليار دينار سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية.

وبلغ معدل نمو نفقات التجهيز أقصى مستواها سنة 2006 وبنسبة59.52% وبعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة بحيث وصلت إلى 38.62% سنة 2020.

4.2 إيرادات الجباية النفطية والعادية

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة؛ تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

5.2 إيرادات الجباية النفطية

عرفت إيرادات الجباية النفطية تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي كانت فيها أسعار النفط متدنية، حيث بلغت سنة 1995 مبلغ 336.1 مليار دينار، لتعرف بعد ذلك زيادة مستمرة حتى سنة 1997 لتصل إلى 592,5 مليار دينار أي بنسبة 63,94% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وشهدت سنة 1998 انخفاض إيرادات الجباية النفطية لتصل إلى 425.9 مليار دينار بفارق قدره 166,6 مليار دينار عن سنة 1997 أي تراجعت بنسبة28.11%، وهذا بسبب التقلبات التي ميزت السوق النفطية الذي أدى إلى تدهور الأسعار حيث انخفض سعر البرميل من 19,49 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,94 دولار أمريكي سنة 1998 لتتحسن الأسعار في سنة 1999 وتبلغ الجباية النفطية 588,3 مليار دينار، وبلغت إيرادات الجباية النفطية سنة 2000 زيادة كبيرة وصلت إلى 1213,2 مليار دينار؛أي بزيادة قدرها 624,9 مليار دج عن سنة 1999 وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط من 17,91 دولار أمريكي سنة 1999إلى27.6دولار أمريكي سنة 2000، لتعود وتنخفض مجددا سنة 2001 وتسجل تراجعا يقدربـ 211,8 مليار دينار مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة 17,45% وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66,51% مقارنة بـ 76,87% في سنة 2000، ثم سجلت تحسنا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية النفطية مبلغ 1007,9 مليار دينار ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 62,86% مقارنةبـ 66,51% في سنة2001، ليستمر هذا التحسن إلى غاية سنة 2008 إذ قدرت قيمتها بنحو 4088,6 مليار دينار، وبنسبة مساهمة عالية إلى إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة 78,77% من إجمالي الإيرادات العامة؛ وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها أي بمعدل نمو يقدر بـ 46,18% لتعرف سنة 2009 انخفاضا يقدر بـ1675,9 مليار دينار أي تراجعت بنسبة 40.98%عن سنة 2008، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار النفط،حيث انخفض سعر البرميل من 94.45 دولار أمريكي سنة 2008 إلى61.06 دولار أمريكي سنة 2009. لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة2012 لتصل إلى ما قيمته 4184,3 مليار دينار، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل109.5دولار أمريكي ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388,4 مليار دينار سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وبسبب انخفاض سعر النفط مجددا سنة 2016، انخفضت معها عائدات الجباية النفطية التي بلغت 1781,1 مليار دينار، وعرفت سنة 2020 ارتفاعا وصل إلى2816 مليار دينار.

6.2 إيرادات الجباية العادية

من خلال الجدول نجد أن الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 275.6 مليار دينار سنة1995 إلى 3929 مليار دينار سنة 2020، إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة نوعا ما،حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 32,61%.

وبسبب مواصلة الحكومة الجزائرية إصلاحاتها للقطاع الضريبي ومحاولاتها الحثيثة لمكافحة التهرب الضريبي الذي يضر الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن نسبة هذه الإيرادات من الإيرادات الإجمالية غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس والذي يمثل القاعدة الأساسية للجباية العادية، فلقد كانت نسبة الجباية العادية تمثل 37.70 % سنة 1999 ثم انخفضت مباشرة في العام الموالي لتصل إلى 23.12%، وارتفعت لتصل 31.61% سنة 2003 وانخفضت في سنة 2008

لتصل إلى 21.22 % من إجمالي إيرادات الكلية ثم ارتفعت لتصل سنة 2011 إلى31.26%، لتصل إلى 64.67% سنة 2016 لترجع وتنخفض إلى 58.24% سنة 2020.

3. تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

أدى انتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية إلى ارتفاع في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما ساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العمومية، وبالمقابل ارتبطت الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية النفطية، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)(مليار دج)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
1995	611,7	734.87	-122.6
1996	825,1	848.60	-23.5
1997	926,6	946.21	-19.61
1998	774.6	1022.69	-248.09
1999	950.5	1098.57	-148.07
2000	1578.1	1176.09	402.01
2001	1505.5	1452.36	53.14
2002	1603.2	1602.34	0.86
2003	1974.4	1811.10	163.3
2004	2229.7	1920.00	309.7
2005	3082.6	2302.98	779.62
2006	3639.8	3555.42	84.38
2007	3687.8	3946.74	-258.94
2008	5190.5	4882.19	308.31
2009	3676.0	5474.57	-1798.57
2010	4392.9	6468.86	-2075.96
2011	5790.1	8272.56	-2482.46
2012	6339.3	7745.52	-1406.22
2013	5957.5	6879.82	-922.32
2014	5738.4	7656.16	-1917.76
2015	5103.1	8753.72	-3650.62
2016	5042.2	7 297,5	-2255.3
2017	6080,2	7 389,3	-1309.21
2018	6714.3	8627.8	-1913.5
2019	6507.9	8557.1	-2049.2
2020	6746	7804	-1058

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تقلص عجز الموازنة العامة سنة 1997 حيث بلغ 19.61 مليار دينار بعدما كان 122.6 مليار دينار سنة 1995 وذلك راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن رصيد الموازنة العامة لم يحقق فائضا خلال هذه السنة وذلك بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة.

غير أن انخفاض أسعار النفط مجددا سنة 1998 انعكس سلبا على إيرادات الجباية النفطية الذي أثر بدوره على الإيرادات العامة للدولة، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة ليبلغ 248.09 مليار دينار.

وباستثناء سنوات (2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2008) التي تحقق فيها فائض في الموازنة العامة بمقدار (402.01، 53.14، 0.86، 163.3، 309.7، 779.62، 84.38، 308.31مليار دينار) على التوالي وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط.

واستمر هذا العجز خلال الفترة 2009-2020 حيث سجل فيها رصيد الموازنة العامة عجزا، وذلك بالرغم من المستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال هاته الفترة. ففي سنة 2011 وبالرغم من بلوغ أسعار النفط 107.5 دولار للبرميل إلا أن الإيرادات الإجمالية لذات السنة لم تغط سوى 38.66% من إجمالي النفقات العامة، وهو ما جعل عجز الموازنة العامة خلال تلك السنة يسجل مبلغ 2482.46 مليار دينار.

4. الدراسة القياسية لتأثير أسعار النفط على كل من الميزانية الإيرادات والنفقات العامة.

نستهدف في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة دراسة تأثير أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد، حيث سنهتم بتقدير تأثير أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة.

1.4 المنهجية المتغيرات والبيانات:

سنحاول من خلال الدراسة القياسية تحليل آثار سعر النفط على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد، ولأجل ذلك سنطبق نماذج الارتباط الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعة ARDL لتتبع تأثيرات أسعار النفط التي سنرمز لها بالرمز P على نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام والتي سنرمز لها بالرمز rev في النموذج الأول، وفي النموذج الثاني الخاص بالنفقات العامة سنحاول تقدير تأثيرات أسعار النفط p على نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام exp، بينما النموذج الثالث والأخير سنخصصه لتأثيرات أسعار النفطp على نسبة رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر والذي يرمز له بالرمز bs، مع ملاحظة أن النماذج الثلاثة طبقت نموذج ARDL، السلاسل الزمنية التي بنيت عليها الدراسة القياسية هي عبارة عن بيانات سنوية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، مصدرها موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكي EIA بالنسبة لأسعار النفط وموقع صندوق النفط الدولي MIFبالنسبة لمؤشرات الميزانية العامة والتي تمثل المتغيرات التفسيرية في هذه النماذج(نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحليrev، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحليexp، نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحليbs).

2.4 نمذجة تأثير سعر النفط على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر:

قبل تقدير النماذج، تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة والمستقلة وتحديد درجات تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة مرحلة أساسية في نماذج التحليل الديناميكي.

❖ **اختبارات الاستقرارية:**

تعتبر اختبارات الاستقرارية مرحلة مهمة وحاسمة في التحليل الديناميكي لآثار المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أشهر اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية اختبارات ديكي فولور ADF tests واختبارات فيليبس بيرون PP test، ومن خلال هذه الاختبارات سنحاول اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة والمتمثلة في كل من (سعر النفط P، نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحليrev، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحليexp، نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحليbs).

الجدول رقم (03): اختبارات الاستقرارية					
		السلسلة الأصلية		سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى	
المتغير	النموذج	ADF	PP	ADF	PP
	III	- 1.60	- 1.63	- 4.03**	**- 3.90****
p	II	- 1.39	- 1.20	- 2.73**	**- 4.07***
	I	- 1.49	- 0.55	- 2.68**	**- 4.03****
	III	- 2.37	- 2.30	- 6.46**	**- 6.80****
rev	II	- 0.16	- 2.15	- 2.88**	**- 9.56***
	I	- 1.22	- 0.00	- 2.81**	**- 6.97****
	III	- 1.81	- 1.67	- 5.28**	**- 7.08****
exp	II	- 0.53	- 2.59	- 2.83**	**- 8.30***
	I	- 1.27	- 0.92	- 2.84**	**- 5.85****
	III	- 1.98	- 1.93	- 5.92**	**- 6.64****
bs	II	- 1.25	- 2.69	- 3.10**	**- 6.54***
	I	- 1.20	- 1.99	- 3.03**	**- 6.67****
****الاختبار معنوي عند 1% المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرمجية Stata17**					

تشير كل اختبارات ADF و PP لاستقرارية السلاسل الزمنية إلى أنكل السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، فجميع السلاسل (سعر النفط P، نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحليrev، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحليexp، نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحليbs) غير مستقرة في الأصل ومستقرة في الفروقات الأولى، وهذا ما تركده احتمالية الاختبارات الإحصائية التي تؤكد معنوية هذه الإختبارات في سلاسل الفروقات للنماذج الثلاثة لكل السلاسل الزمنية محل الدراسة(مستوى المعنوية أقل من 0.05 في كل نماذج الفروقات من الدرجة الأولى)، ويعتبر تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة(1)اشرطا مما من شروط النماذج الديناميكية لتحليل العلاقات التوازنية على المدى البعيد والآثار في الأجل القريب.

❖ **اختبارات الانتقاء.**

لتقدير نماذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعةARDL التي تتبع آثار تقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة إضافة إلى رصيد الميزانية العامة في الجزائر سنقوم بتقدير كل نموذج على حدى، وبعد التقدير وباستخدام Akaike info criterion (AIC) التي تختار أقل قيمة للنموذج الأمثل تبين أن أفضل النماذج هي نموذج ARDL(1.1) بالنسبة لنموذج نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي rev، نموذج ARDL(2.4) بالنسبة لنموذج نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي exp، نموذج ARDL(1.4) بالنسبة لنموذج نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي bs،

❖ **اختبارات الحدين للتكامل المشترك.**

اختبارات التكامل المشترك مهمة جدا في نماذج التحليل الديناميكي لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات متكاملة فيما بينما على المدى البعيد أي ن لها علاقة توازنية طويلة الأجل يفسرها هذا التأثير على المدى البعيد، وفي نماذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعة ARDL تعتبر اختبارات الحدينARDL Bounds Test (2001) Pesaran. Shin. Smith هي الاختبارات المناسبة لاختبار التكامل المشترك في هذه النماذج، وبعد تطبيق اختبارات الحدين Bounds Test لنماذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعةARDL الثلاثة السالفة الذكر سجلنا النتائج التي يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم (04): اختبارات الحدين للتكامل المشترك

Bounds Test						
Null Hypothesis: No levels relationship						
	Sign 5%					
Model	t-statistic	I(0)	I(1)	F-statistic	I(0)	I(1)
rev	.753-	-2.86	-3.22	4.60	4.94	5.73
exp	-4.21			8.92		
BS	-3.48			6.86		
المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرمجية Stata17						

القراءة الأولية لنتائج الاختبارات تبين أن إحصائية كل من اختبار T واختبار F للنماذج الثلاثة تقع خارج المجال الذي يحدده الحدين I(0) و I(1)، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في النماذج الثلاثة.

❖ **تقدير النماذج.**

بعد تقدير النماذج الثلاثة التي تقدر تأثير أسعار النفط على كل من نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحليrev، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحليexp، نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحليbs وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعة ARDL وبالاستعانة ببرمجية stata17 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (05): تقدير نماذج ARDL

النموذج	معامل تصحيح الخطأ ECM		تأثير سعر النفط p				R2	Serial Correlation LM Test		Heteroskedasticity Test	
			الأجل القريب		الأجل البعيد						
	Coef	prob	Coef	prob	Coef	prob		F-stat	prob	F-stat	prob
rev	-0.37*	0.01	0.15**	0.00	0.02	0.64	0.62	2.32	0.12	0.13	0.93
exp	-0.94**	0.00	-0.05	0.11	0.13**	0.00	0.74	0.21	0.81	0.56	0.77
bs	-0.63**	0.00	0.20**	0.00	-0.14**	0.00	0.77	0.71	0.50	1.16	0.37

**الاختبار معنوي عند1%، *الاختبار معنوي عند5%، المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرمجية Stata17

5. تحليل النتائج

من الناحية الإحصائية النماذج الثلاثة(النموذج الأول نموذج الإيرادات العامة rev، النموذج الثاني نموذج النفقات العامة exp، النموذج الثالث نموذج الميزانية العامة bs) مقبولة إحصائيا ومؤشراتها الإحصائية تتعزز مصداقيتها من الجانب الإحصائي، فمعاملات التحديد في النماذج الثلاثة كبيرة وتتمحور في حدود 70% ما يعني أن أسعار النفط تفسر حوالي ثلاثة أرباع (4/3) تغيرات الميزانية العامة والنفقات والإيرادات العامة في الجزائر، واختبارات الارتباط الذاتي للبواقي في النماذج الثلاثة(Serial Correlation LM Tests)تشير إلى قبول فرضية العدم في النماذج الثلاثة ما يعني أن البواقي مستقلة فيما بينها، كما أن النماذج الثلاثة خالية من مشكل عدم تجانس تباينات الأخطاء والأخطاء متجانسة في النماذج الثلاثة ولها نفس التباين وهذا ما تؤكده اختباراتBreusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Testالتي تسجل إحصائياتها قيم متدنية في النماذج الثلاثة مما يؤكد عدم معنوية هذا الاختبار في النماذج الثلاثة.

معاملات تصحيح الخطأ في النماذج الثلاثة سالب ومعنوي، معامل تصحيح الخطأ ecm في نموذج النفقات العامةexp كبير نسبيا وقريب من الواحد 1 (ecm=-0.94) ومعنوي عند 1%، معامل تصحيح الخطأ في نموذج الميزانية العامة bs يساوي (ecm=-0.63) ومعنوي عند 1%، معامل تصحيح الخطأ ecm في نموذج الإيرادات العامة rev يساوي (ecm=-0.37) ومعنوي عند 5%، وهذا بعنب أن درجة استجابة النفقات العامة في الجزائر لتقلبات أسعار النفط أعلى منه من درجة استجابة الميزانية العامة والإيرادات العامة، أي أن بوابة قناة تأثير أسعار النفط على الميزانية العامة هي من بوابة الإيرادات وليست النفقات وهذا افتراض مبدئي في موازنات كل البلدان النفطية المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد سياساتها المالية بشكل مباشر على الريع النفطي، من جهة أخرى سرعة التعديل الهيكلي في نموذج النفقات العامة تساوي 1.06 أي أن الفترة اللازمة لتعديل صدمات الأجل القريب تساوي 12 شهرا(1سنة) بينما سرعة التعديل الهيكلي في نموذج الإيرادات العامة تساوي 2.7 ما يعني أن الفترة اللازمة لتعديل صدمات الأجل القريب تساوي 32 شهرا (أكثر من سنتين ونصف)، في حين سرعة التعديل الهيكلي في نموذج الميزانية العامة تساوي 1.59 والفترة اللازمة لتعديل اختلالات الأجل القريب تقارب 19 شهرا، وهذا ما يعكس مدى استجابة وارتباط النفقات العامة في البلدات النفطية بتقلبات أسعار النفط.

في الأجل القريب تأثير أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر غير معنوي (t=-0.05 ; prb= 0.11)، ما يعني أن النفقات العامة لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأجل القريب، في حين أن تأثير أسعار النفط في كل من الإيرادات العامة والميزانية العامة في الأجل القريب موجب ومعنوي.

في المدى البعيد أسعار النفط لا تؤثر في الإيرادات العامة لأن معامل أسعار النفط في معادلة الأجل البعيد للإيرادات العامة غير معنوي(t=0.02 ; prb= 0.64)، بينما تأثير أسعار النفط في النفقات العامة والميزانية العامة في الأجل البعيد معنوي ويسجل قيمة موجبة ومعنوية عند مستوى 0.01 في معادلة الأجل الطويل للنفقات العامة (t=0.13 ; prb= 0.00)، وقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 0.01 في معادلة نموذج الميزانية العامة (t=-0.14 ; prb= 0.00)، ما يعني النفقات العامة والميزانية العامة تتأثر في المدى البعيد بتقلبات أسعار النفط الآنية، وأن تأثير أسعار النط طردي في النفقات العامة على المدى البعيد وعكسي في رصيد الموازنة العامة، وكلما ارتفعت أسعار النفط الحالية نتوقع توسعا ماليا في الانفاق الحكومي بعد سنة يصاحبه عجزا وانكماشا في رصيد الموازنة العامة المستقبلي بعد سنتين، والعكس في حال انخفاض أسعار النفط.

6. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التطبيقية التي حاولنا من خلالها تطبيق دراسة قياسية باستخدام نماذج الارتباط الذاتي للتباطؤات الزمنية الموزعة ARDL لتتبع تأثير أسعار النفط في المدين القريب والبعيد على الميزانية العامة في الجزائر من جهة وعلى مكوناتها الأساسية المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة من جهة ثانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين أسعار النفط وكل من الميزانية العامة والإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، أي أن للتقلبات الآنية لأسعار النفط تأثير مباشر على مؤشرات الميزانية العامة في الأجلين القريب والبعيد.
- ✓ سرعة استجابة السياسات الإنفاقية لتقلبات أسعار النفط أكثر من استجابة الإيرادات العامة، وهذا ما يجعل من النفقات العمومية القناة الأساسية لتأثير أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر على غرار كل البلدان التي المنتجة والمصدرة للنفط التي تعتمد في تميل مشاريعها الحكومية على إيرادات الريع النفطي.
- ✓ في الأجل البعيد لا تتأثر الإيرادات العامة بتقلبات أسعار النفط، في حين تتأثر النفقات العامة تأثيرا طرديا بتقلبات أسعار النفط، أما رصيد الموازنة العامة فيتأثر تأثيرا سلبيا بتقلبات أسعار النفط، وفي الأجل القريب لا تتأثر النفقات العامة بأسعار النفط، بينما تتأثر الإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة تأثيرا طريا بتقلبات أسعار النفط، وهذه خاصية أساسية تميز السياسات المالية في البلدان النفطية التي ترتبط سياساتها الحكومية ومشاريعها التنموية العامة بشكل مباشر بأسعار النفط.

7. قائمة المراجع

1. يوسف صايغ، 1983، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص128.
2. ضياء مجيد الموسوي 2005، " ثروة أسعار النفط "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 02.
3. Jean Masseron, 1975,L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France p 43
4. Joseph Whelan, Kamil Msefer, 1994 " Economic Supply & Demand", Prepared for the MIT System Dynamics in Education Project, January 14, 1996Copyright ©by MIT, P6.
5. مولود بوعينة، 2010، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية var، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 04.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،العدد 35، ص: 191.
7. سكنه جهيه فرج،2015، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة(2003-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد: 26، ص: 46.
8. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك،المجلد 37 ، العدد 139، ص: 20.
9. محمد مصطفى الخياط، 2008، أسعار النفط، الصعود والمؤثرات، مجلة الكهرباء والغاز عدد 92، ص: 08.
10. أنس بن فيصل الحجي، 2011،العلاقة بين الدولار والنفط، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، متاح على الموقع: http://www.siironline.org